

## تقرير مجلس الإدارة 2012

### البيئة الإقتصادية

واصل الاقتصاد السعودي في عام 2012م نموه القوي متفوقاً على مستويات ما قبل الأزمة المالية العالمية، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي معدّل نموسنوي بلغ 6.8 بالمائة، مدفوعاً بالنمو الذي شهده القطاع النفطي والقطاع غير النفطي على حد سواء، إذ سجلا معدل نموسنوي بلغ 5.5 بالمائة للأول و7.2 بالمائة للثاني. أيضاً ظل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص متمسماً بالقوة، مستنداً على نشاطات واسعة الطيف في قطاعات الصناعة والإنشاء والنقل، ليرتفع بنسبة 7.5 بالمائة في عام 2012م.

وأنهت أسعار النفط عام 2012م عند مستويات مرتفعة؛ بيد أن ديناميكيات النمو الخاصة بأوروبا والصين، وايضاً ارتفاع إنتاج أوبك من النفط، قد حدثت من وتيرة ارتفاع الأسعار. وبلغ متوسط أسعار خام النفط العربي الخفيف السعودي 110 دولار في عام 2012م، مسجلاً زيادة طفيفة بمعدل 2 بالمائة على مستواه لعام 2011م. إضافة إلى ذلك، فإن الحظر المفروض على صادرات النفط الخام الإيراني من قبل الإتحاد الأوروبي بدءاً من شهر يوليومكّن المملكة العربية السعودية، بصفتها منتج مرجح، من الحفاظ على أعلى مستوى إنتاج لها على مدى 30 عام. وارتفع إنتاج المملكة من النفط الخام بمعدل 7.6 بالمائة في عام 2012م، ليبليغ متوسطه 9.95 مليون برميل يومياً.

وأدى ارتفاع أسعار النفط ومستويات الإنتاج إلى توفير قوة دافعة للحسابين الجاري والمالي للمملكة، فبلغا 24.5 بالمائة و14.2 بالمائة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في عام 2012م. وفي حين ارتفع الإنفاق الحكومي بمعدل 3.2 بالمائة مقارنة بعام 2011م ليصل إلى 853 مليار ريال، نمت الإيرادات الحكومية بمعدل 10.9 بالمائة لتبلغ 1,239.5 مليار ريال. وبالنتيجة سجلت ميزانية المملكة لعام 2012م فائضاً كبيراً بلغ 386.5 مليار ريال.

وعلى الرغم من هذه الفوائض، إلا أن انضباط السياسة المالية تجلت في النمو المستدام في الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، حيث بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية 2.4 تريليون ريال في عام 2012م، مسجلاً مستوىً قياسي يغطي أكثر من 58.8 شهر من الواردات. إضافة إلى ذلك، انخفض الدين الحكومي إلى 98.9 مليار ريال، مشكلاً 3.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي في إجماله محلياً، ومسجلاً المستوى الأدنى عالمياً.

وأصرت الحكومة على مواصلة السياسات المالية التوسعية التي تهدف لتنويع الاقتصاد والنمو الاقتصادي المستدام؛ فجاءت ميزانية عام 2013م لتعكس كسابقاتها تركيز الحكومة على التنمية المستدامة طويلة الأجل والتي تقتضي استثمارات في البنى التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وكما هو متوقع، لا يزال التعليم والتدريب هما محور هذه السياسة المالية، بحصة 24.9 بالمائة من إجمالي مخصصات الميزانية، بينما حصلت الصحة على حصة 12.2 بالمائة من الميزانية.

ومن شأن المركز المالي الخارجي الذي سبق الإشارة إليه أن يستمر في دعم الإنفاق الرأسمالي. وعلى صعيد التنفيذ، حافظت قيمة عقود الإنشاء التي تمت ترسيبها خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012م على الزخم الذي شهدته في عام 2011م، لتصل إلى 166 مليار ريال، مقارنة مع الرقم القياسي المسجل لنفس الفترة من عام 2011م وهو 179 مليار ريال.

علاوة على ذلك، لا تزال التدابير البديلة لتمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم تحظى بأهمية متزايدة، حيث وفر برنامج ضمانات القروض «كفالة» ائتمانياً قدر بحوالي 1.3 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2012م لعدد 646 منشأة أعمال، وهذا الرقم يشكل نحو 24.5 بالمائة من إجمالي عدد المستفيدين من البرنامج منذ إنشائه في شهر يناير من عام 2006م. ولهذه البرامج التمويلية أهميتها البالغة، نظراً لأنها توفر دعماً مالي مباشر مهم ينتج عنه تعزيز استحداث الوظائف الجديدة.

## مراجعة أنشطة الأعمال

نظراً لأن برنامج التحفيز الإقتصادي الحكومي قد بدأ يؤتي ثماره خلال عام 2012م، مما ساهم في زيادة كبيرة في فرص العمل، حقق البنك الأهلي التجاري تبعاً لذلك زيادة في الحسابات الجديدة التي تم فتحها. وقد كان البنك مستعداً لهذا النمو خلال شبكته واسعة النطاق وقنواته المتنوعة، وضمن بذلك الحصول على نسبة كبيرة من الأعمال الجديدة المتعلقة بمشاريع البنية التحتية، وبالتالي العديد من الفوائد لجميع قطاعات السوق.

لقد كان لقيمة الاستثمار في الفروع الجديدة والمزيد من أجهزة الصراف الآلي دوراً واضحاً في زيادة الحصة السوقية للبنك الأهلي التجاري. فمع إضافة فرعين جديدين، وصل العدد الإجمالي لفروع البنك في المملكة إلى 290 فرعاً، منها 68 فرعاً مخصصاً للسيدات. وتمت إضافة 169 جهاز صراف آلي جديد إلى شبكة الأجهزة ليصل مجموع أجهزة الصراف الآلي إلى 1,960 جهازاً.

وفي الوقت الحالي يتجاوز عدد قاعدة عملاء البنك الأهلي التجاري 3.3 مليون عميل يقومون بإجراء حوالي 300 مليون معاملة مصرفية سنوياً 86 بالمائة منها تجرى إلكترونياً، وهو ما يعكس زيادة نسبة مستخدمي الإنترنت بنسبة 20 بالمائة خلال هذا العام.

وتمكنت مراكز الحوالات السريعة (QuickPay) التابعة لنا والبالغ عددها 28 مركزاً من توفير خدماتها لـ 700,000 عميل. وأصبحت هذه المراكز إحدى القنوات الحيوية الأخرى للبنك الأهلي التجاري حيث توفر الخدمات المالية لقطاع كبير كان يفتقر لهذه الخدمات في السابق.

وتأكيداً على التزام البنك بتطبيق قيمة الرئيسية في تزويد العملاء بأفضل خدمات ممكنة في جميع الخدمات المقدمة إليهم، قام البنك في عام 2012م باستحداث وظيفة جديدة هي مسؤول العملاء الأول والذي تتمثل مهمته في الرصد الموضوعي لتجربة جميع عملاء البنك الأهلي التجاري مما يساعد بدوره في تحديد المجالات ذات الأولوية لوضع خطط التطوير.

وأطلقت خدمة الأهلي موبايل (AlAhliMobile)، وهو برنامج جديد للهواتف الذكية والأجهزة اللوحية خاص بالبنك في عام 2012م. ويتوافق هذا البرنامج مع معظم أجهزة أبل وأندرويد وبلاك بيري حيث يتيح هذا البرنامج للعملاء مراجعة كشوف أرصدهم وحساباتهم، فضلاً عن أنه يتيح لهم الحصول على مجموعة كبيرة من الخدمات. ومن مزايا البرنامج الفريدة أنه يمكن العميل من السحب النقدي من جهاز الصراف الآلي بدون بطاقة، وهو ما يوفر الخدمة في حالات الطوارئ عندما يكون العملاء في حاجة ماسة للنقود ولكن لا تتوفر معهم البطاقة الخاصة بجهاز الصراف الآلي أو بطاقة الخصم الخاصة بهم.

توسعت محفظة البنك الأهلي التجاري للتمويل السكني بشكل سريع في عام 2012م. ولكن لم يقتصر النمو في الإقراض على تمويل المساكن فقط؛ فقد أدى ارتفاع مستويات التوظيف إلى تسارع النمو في جميع أنواع التمويل الشخصي.

وعلى مستوى الشركات صغيرة الحجم، كان البنك الأهلي التجاري سابقاً في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فقد كان البنك أكبر المقرضين من خلال برنامج «كفالة» الحكومي لضمان القروض، حيث قدم حوالي 30 بالمائة من مجموع أموال برنامج «كفالة» لأكثر من 4,000 شركة.

وقد تحول العديد من عملاء المؤسسات الكبرى إلى البنك الأهلي التجاري، سواء من أجل مشاريع كبرى أو لتمويل الواردات أو للحصول على رأس مال عامل لعمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو لإقراض الرواتب، مما يعكس اتجاه التوظيف في المملكة.

وأجرى البنك الأهلي التجاري صفقتين لتمويل الطائرات متوافقتين مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقام بتأمين تقيضات لمشاريع كبرى مثل مشروع مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الجديد في المدينة المنورة، بقيمة 1.3 مليار دولار، والذي يعد أكبر صفقة لتمويل مشروع في العالم يتم هيكلتها وفق الشريعة الإسلامية في صورة شراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويعد المشروع كذلك أول عملية خصخصة كاملة للمطارات في المملكة العربية السعودية. ومن منطلق كونه تمويل ذوهيكلية إسلامية، تولى البنك الأهلي التجاري تمويل المشروع للدين الممتاز والتمويل المرحلي المسدد بالأسهم. وستبلغ السعة السنوية للمبنى الجديد ثمانية ملايين راكب عند بدء تشغيله في 2015م، وقد تم منح حقوق التشغيل إلى اتحاد شركات خاصة لمدة 25 عاماً.

وقد دخلت شركة الأهلي كابيتال، الشركة العاملة في إدارة الثروات ضمن المجموعة، في تحالفات إستراتيجية عالمية مع شركة تراس كومياني أوف ذا ويست وشركة أموندي في عام 2012م. ومن شأن هذه التحالفات أن تؤدي إلى قيام واحدة من أكبر منصات الصناديق المتوافقة مع الشريعة وأكثرها تنوعاً في العالم. كما أصبحت شركة الأهلي كابيتال أول شركة إدارة أصول سعودية تطلق صناديق متوافقة مع الشريعة الإسلامية على منصة UCITS جديدة، مسجلة في أيرلندا، وهو ابتكار هام من شأنه أن يعزز فرص وصول المستثمر الدولي إلى المملكة.

وحقق بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي، بنك المشاركة التركي الرائد، والذي يمتلك البنك الأهلي التجاري حصة الأغلبية فيه نتائج استثنائية في عام 2012م. وقد نما التمويل به بنسبة 27 بالمائة، والودائع بنسبة 21 بالمائة وزادت الإيرادات بنسبة 38 بالمائة. وظلت جودة الأصول ونسبة التمويل إيجابية للغاية. ومع افتتاح 38 فرعاً جديداً للبنك خلال العام، ليصل مجموع فروعه إلى 220 فرعاً، أصبح بنك تركيا فاينانس يضم حالياً حوالي 4,000 موظف، وهو عدد قابل للزيادة.

وتحسنت الكفاءة الكلية لتقنية المعلومات بالبنك الأهلي التجاري بشكل ملحوظ خلال عام 2012م حيث تم تركيب 4,200 جهازاً جديداً في إطار برنامج تطوير شبكة الاتصالات الخاصة بالفروع. وكان لذلك أثره في الحد من انقطاع الاتصالات في الفروع كما أسهم في تخفيض الأعطال المتعلقة بتقنية المعلومات بنسبة النصف، فضلاً عن زيادة توافر خدمات الصراف الآلي.

وقد وفرت الشراكة الجديدة للبنك الأهلي التجاري مع شركة آي بي إم وشركة آي تي سي إنفوتيك في الهند قدرات خارجية خاصة بتقنية المعلومات بما يمكن من إدخال المزيد من التحسينات على الأنظمة وزيادة قدرات موارد التطوير الحالية. علاوة على ذلك، نفذت استثمارات أخرى في قدرات أمن المعلومات.

واستمر البنك الأهلي التجاري في حصد الجوائز حيث حصل على جائزة «أفضل بنك في المملكة العربية السعودية لعام 2012م» من مجلة ذا بانكر و«أفضل بنك إسلامي» من مجلة جلوبال فاينانس. وحصلت شركة الأهلي كابيتال على عدد من جوائز صناديق الاستثمار المشتركة الإسلامية، من بينها جائزة «أفضل شركة إدارة أصول إسلامية في الشرق الأوسط» من مجلة أخبار التمويل الإسلامي، وجائزة «أفضل مدير للثروات» من مجلة ذا بانكر ميدل إيست.

وتشمل الأنشطة التي يقوم بها البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية أربعة مجالات رئيسية هي: إيجاد فرص العمل، التعليم، الصحة والرعاية الاجتماعية. وقد استمرت الأنشطة في جميع هذه المجالات الأربعة خلال عام 2012م، خاصة برامج دعم رواد الأعمال - «جائزة البنك الأهلي التجاري للأعمال الناشئة» و«تمويل المشاريع الصغيرة» - والتي تتبثق بطبيعة الحال من التزام البنك بتشجيع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد كُلت هذه الجهود بحصول البنك على جائزة «أفضل بنك داعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي» لعام 2012م ضمن حفل توزيع جوائز الشيخ محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب الذي عقد في دبي بالتزامن مع مؤتمر القمة العالمي لريادة الأعمال.

وفي الوقت الحالي تُعد الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من فلسفة الشركات التابعة للبنك الأهلي التجاري، والتي لا تنطبق على العمليات الخاصة بالبنك فحسب، بل تمتد لأبعد من ذلك لتكون مثلاً يُحتذى به. وتتزايد الاستجابة لمبادرات الاستدامة الرائدة الخاصة بالبنك ويتوقع استمرارها في التزايد مع تبني البنك لخطط جديدة وطموحة وتنفيذها.

ومثال على ذلك، خطة البنك الأهلي التجاري البيئية للفترة من 2011م إلى 2015م، والتي تضع أهدافاً محددة لتوفير الكهرباء والمياه والورق، إذ ساهمت في تحسين كفاءة الطاقة في العمليات الخاصة بالبنك بالفعل من خلال التأكيد على الحفاظ على المياه والطاقة وتخفيض الإنبعثات وتقليل النفايات واعتماد أساليب ومواد مستدامة عند تصميم المباني الجديدة. وثمة خطط لإحراز المزيد من التقدم في عام 2013م، حيث سيقوم البنك الأهلي التجاري بتطبيق مجموعة من التدابير لتوفير الطاقة عبر شبكة فروع.

### الموظفون

قام البنك الأهلي التجاري بتعيين 1,831 موظفًا جديدًا في عام 2012م. وفي نهاية العام، وصل عدد العاملين في البنك إلى 6,619 موظفًا بدوام كامل بعد أن كان عددهم 5,879 موظفًا في عام 2011م و وصل معدل العودة في البنك إلى 92.1 بالمائة. ويُعد البنك من المؤسسات الرائدة في توظيف وتطوير السعوديين، ليس فقط في القطاع المصرفي وإنما في جميع مؤسسات القطاع الخاص.

يوفر البنك عددًا من برامج التدريب الموجهة لحديثي التخرج من الجامعات، تتراوح مدتها بين 4 إلى 6 شهور من التدريب المكثف والخبرة العملية، وشهد عام 2012م التحاق أكثر من 75 شاب وشابه سعوديين في هذه البرامج في تخصصات عدة ساهمت في توظيف عدد إضافي من الخريجين السعوديين أصحاب الإمكانيات العالية في البنك. كذلك، تم تدشين نسخة جديدة من برنامج الزمالة الإدارية (MAP) لتسريع خطى تطوير الموظفين العاملين في الوظائف ذات الصلة بتوفير القروض للعملاء.

### النتائج المالية

مع زيادة الدخل الصافي للبنك بنسبة 7.3 بالمائة ليصل إلى 6,453 مليون ريال سعودي، كان عام 2012م هو العام الأفضل طوال تاريخ البنك الأهلي التجاري، لتفوق إيراداته في هذا العام حتى النتائج المتميزة التي حققها في فترة ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية. ويعكس الأداء والإنجازات التي تم تحقيقها في عام 2012م فعالية إستراتيجية البنك الأهلي التجاري التي تهدف إلى توزيع أصوله على النحو الأمثل وتنويع مصادر دخله. فلم يسبق أن حقق البنك هذه القوة في القاعدة التشغيلية، ودعم العملاء تبعاً لذلك.

ارتفع دخل الرسوم المحقق من الخدمات المصرفية بنسبة ملحوظة قدرها 21 بالمائة خلال هذا العام، وذلك نتيجة للنمو الكامل في جميع قطاعات الأعمال. فقد زاد الدخل المحقق من صرف العملات الأجنبية بنسبة 15 بالمائة. وعلى الرغم من انخفاض معدلات الفائدة بشكل عام، إلا أن صافي الدخل من العملات الخاصة قد نما بنسبة 5 بالمائة ليصل إلى 8,993 مليون ريال سعودي. كما زادت التكاليف التشغيلية بنسبة 11 بالمائة لتصل إلى 5,263 مليون ريال سعودي.

وقد ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 11 بالمائة لتصل إلى 39 مليار ريال سعودي، كما زادت إيداعات العملاء بنسبة 14 بالمائة لتصل إلى 274 مليار ريال سعودي. وارتفع إجمالي الأصول بنسبة 15 بالمائة ليبلغ 345 مليار ريال سعودي. وقد انعكست هذه الزيادة على أنشطة التمويل حيث نمت محفظة التمويل بنسبة 21 بالمائة لتصل إلى 164 مليار ريال سعودي.

استمر البنك الأهلي التجاري في إدارة المخاطر الائتمانية بشكل فعال، حيث تعامل مع المخصصات في عام 2012م وفقاً لمنهجيته المحافظة لوضع المخصصات. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة التغطية في البنك إلى نسبة 142.5 بالمائة في عام 2012م.

وقد كان عائد البنك على حقوق الملكية 17.9 بالمائة في عام 2012م وكانت نسبة كفاية رأس المال للركيزة الأولى (الشريحتين 1 و2) 17.5 بالمائة.

كما حافظ البنك على تصنيفه (A+) الصادر ضمن تصنيفات منظمة ستاندرد آند بورز ومنظمة فيتش. وهذا التصنيف هو أعلى تصنيف حصل عليه أي بنك في المملكة العربية السعودية وهو ما يعكس القوة المالية للبنك الأهلي التجاري ومستويات السيولة المرتفعة به فضلاً عن مكانته الريادية على المستويين المحلي والإقليمي.

### توزيع الأرباح

يوصي مجلس الإدارة بتوزيع صافي دخل عام 2012م العائد لمساهمي البنك على النحو التالي:

(بملايين الريالات السعودية)	
6,453	صافي دخل السنة العائد لمساهمي البنك
	توزيعات صافي دخل السنة العائد لمساهمي البنك:
1,518	المحول للإحتياطي النظامي
479	الزكاة
1,197	توزيعات أرباح مرحلية مدفوعة (0.8 ريال سعودي للسهم)
1,496	توزيعات أرباح نهائية مقترحة (1.0 ريال سعودي للسهم)
1,763	المحول إلى أرباح مُبقاة
6,453	صافي دخل السنة العائد لمساهمي البنك

### مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

بلغ إجمالي المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له لهذا العام 11,840 ألف ريال سعودي (2011م: 8,473 ألف ريال سعودي). بلغ إجمالي بدلات الحضور لأعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له 708 ألف ريال سعودي (2011م: 486 ألف ريال سعودي). بلغت بدلات ونفقات السفر 164 ألف ريال سعودي (2011م: 142 ألف ريال سعودي).

### مراجعة الحسابات

أقرت الجمعية العمومية العادية للمساهمين في اجتماعها المنعقد في 31 من شهر مارس، 2012م (الموافق لـ 8 جمادى الأولى هجري)، بإعادة تعيين كل من السادة/ شركة كي بي أم جي الفوزان والسدحان، والسادة إرنست ويونغ بالتزامن كمدققين حسابات خارجيين للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر، 2012م.

### شكر وتقدير

يتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الشخصي لخادم الحرمين الشريفين، وجميع وزراء الحكومة.

كما يعرب مجلس الإدارة عن شكره لوزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية على دعمهم المتواصل لقطاع الخدمات المالية السعودي، وهو التزام يتجلى بوضوح في الإنجازات الاقتصادية المتواصلة بالمملكة.

كما يعرب المجلس عن امتنانه لدور مساهمي البنك الأهلي التجاري الذين وفروا دعمهم الكامل لإستراتيجيات الأعمال الخاصة بالبنك. ويُعد ولاء العملاء أحد أقوى أصول البنك الأهلي التجاري وحجر الزاوية في نجاح البنك المستمر، لذا يسر المجلس أن يعلن مرة أخرى عن تقديره العميق لعملائه. ويقدم مجلس الإدارة الشكر لموظفي البنك على عملهم الدؤوب والجهود التي بذلوها لتحقيق هذه النتائج المتميزة، ويُشيد بالطاقة والحماس اللذين أظهرهما باستمرار خلال القيام بمسؤولياتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مجلس الإدارة